الأمم المتحدة

A/73/730

الجمعية العامة

Distr.: General
6 February 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم إعلان سمرقند المعنون ”نتائج الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: التحديات والواقع“ (انظر المرفق)، الذي اعتُمد في المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان، المنعقد في مدينة سمرقند يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) عزيزخان **نظيروف**
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

200219 140219 19-01847 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

إعلان سمرقند الصادر عن المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان

نتائج الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: التحديات والواقع

نحن المشاركين في المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان،

إذ نلاحظ أن عام ٢٠١٨ يصادف الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان، وأن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق وحريات عالمية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة،

وإذ نؤكد التزاماتنا بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها على الصعيد العالمي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ نؤكد من جديد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص وتعزيزها وحمايتها، والالتزام بإعمالها،

وإذ نشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسعى إلى عدم إهمال أي أحد وتهدف إلى كفالة المساواة وعدم التمييز، بجعل الناس محور عملية التنمية، لتنشد بذلك إعمال حقوق الإنسان للجميع،

وإذ نضع في اعتبارنا أن أهداف التنمية المستدامة معقدة وغير قابلة للتجزئة، وتكفل التوازن بين جميع العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتولي دورا هاما لإعمال حقوق الإنسان للناس كافة، فتحقق بذلك المساواة بين الجنسين،

وإدراكا منّا أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تدعو الحكومات والبرلمانات وسائر الأطراف المهتمة إلى صياغة واعتماد قوانين وبرامج تلبي الاحتياجات الإنسانية، وتستبعد استراتيجيات الإقصاء، وتحمي حقوق الإنسان، وتضمن عدم إهمال أي أحد،

وإذ نرحب بالجهود التي تبذلها حكومات المنطقة الإقليمية الآسيوية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني،

وإذ نسلم بأهمية الدور الذي تضطلع به بلدان المنطقة الإقليمية الآسيوية في كفالة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وكذلك في تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي،

وإذ نأخذ في الاعتبار الإمكانات الثقافية والحضارية الفريدة للمنطقة الإقليمية الآسيوية، التي أثرت بشكل حاسم على التنمية في كثير من البلدان وفي مناطق بأكملها،

وإذ نضع في الاعتبار التحديات والتهديدات الراهنة التي تواجهها بلدان المنطقة الإقليمية الآسيوية، وحقيقة أنه لا يوجد، خلافا لمناطق أخرى، نظام إقليمي لحماية حقوق الإنسان في آسيا،

وإذ نأخذ في الاعتبار أن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي من مكونات النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، التي يكمل كل منها الآخر،

فقد اتفقنا، نتيجة للمناقشات، على المقترحات والبيانات التالية:

١ - تسعى الدول، في إطار البرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إلى كفالة الامتثال التام لجميع التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بالتركيز على مبادئ المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس أو الخلفية العرقية أو الدينية أو الثقافية أو الإثنية أو الوضع من حيث الهجرة أو على أي أساس آخر. ومن الأهمية القصوى بمكان مراعاة الجوانب الجنسانية لدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.

٢ - وتنشئ الدول آليات وطنية فعالة لرصد وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظرا لأنها تنشئ عمليات مماثلة لمتابعة التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان وتكفل تنفيذ المؤشرات الكمية والنوعية لحقوق الإنسان لدى جمع المعلومات وتحليلها وصياغة التقارير بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم الدول ببناء الشراكات بغية تقاسم الممارسات الجيدة وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على جمع المعلومات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتتبعه والإبلاغ عنه باستخدام البيانات والإحصاءات الجيدة.

٣ - وتشرك الدول جميع أصحاب المصلحة في عملية الصياغة والرصد بهدف كفالة وضع عملية وطنية شفافة وشاملة وخاضعة للمساءلة ترمي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسائر الالتزامات ذات الصلة، بما في ذلك جميع السلطات الحكومية الثلاث - التشريعية والقضائية والتنفيذية، وكذلك هيئات الإحصاء، بالإضافة إلى الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

٤ - ويُشجع على كفالة توثيق التعاون مع البرلمانات على الصعيد الوطني ومع المنظمات البرلمانية الدولية من أجل زيادة قدرة البرلمانات، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص أموال من الميزانية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز سيادة القانون والتشجيع على مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

٥ - وتؤدي البرلمانات الوطنية وظائف هامة لتعزيز العمليات الإنمائية، وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وكفالة مزيد من الشفافية والمساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي، وأيضا من خلال مشاركة البرلمانيين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وبناء القدرات، وعقد أحداث برلمانية منتظمة مخصصة لعمل البرلمانات في إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مشاركة مؤسسات المجتمع المدني.

٦ - ويوصى بأن تقوم الدول ببناء الشراكات وكفالة التعاون بين الهيئات الحكومية، والمحاكم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وسائر أصحاب المصلحة في تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها، بوسائل منها الهيئات الاستشارية، وجهات التنسيق الحكومية، والآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان، أو من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان وحرياته.

٧ - وتعزز الدول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت وتعمل وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، والآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تطوير التعاون بين الوكالات في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة.

٨ - وتجري الدول مشاورات فعالة مع أصحاب الحقوق المحليين بالتزامن مع جمع معلومات عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بمشاركة ممثلي المجتمع المدني، بمن في ذلك الشباب، والآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية.

٩ - وتشرك الدول الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والخبراء المستقلين من المجتمع المدني في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تيسر الوصول إلى سبل الانتصاف.

١٠ - وتسعى الدول جاهدة إلى كفالة احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها وإعمالها، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

١١ - وتضطلع السلطة التنفيذية بدور رئيسي في اعتماد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها من خلال تحديد الأولويات الوطنية، وتقييم الموارد الكافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واقتراح الميزانية، وكفالة جمع البيانات بهدف تتبع التقدم المحرز في التنفيذ، وكفالة الامتثال لسائر الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي للآليات الوطنية لرصد وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن تستهدف تحسين جمع البيانات، بما في ذلك البيانات الإحصائية والمصنفة حسب نوع الجنس، التي ستُستخدَم لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشجِّع الدولُ على إقامة شراكات معنية بجمع البيانات النوعية والكمية وتحليلها من أجل تعزيز رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ بشأنها.

١٢ - ونظام إقامة العدل، بما في ذلك هيئات إنفاذ القانون والمدعون العامون، وخاصة القضاء المستقل، والمهن القانونية، هي أمور أساسية للإعمال التام وغير التمييزي لحقوق الإنسان، وجزء لا يتجزأ من عمليتيْ الديمقراطية والتنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تولي اهتماما شديدا لتحسين الوصول إلى مؤسسات إقامة العدل وتحسين نوعيتها وشفافيتها، فضلا عن التشريعات ذات الصلة لجعلها تمتثل تماما للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

١٣ - وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً رئيسياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في امتثال صارم لمعايير حقوق الإنسان، عبر الوفاء بالسلطة الممنوحة لها من خلال المعايير الدولية، ولا سيما مبادئ باريس، ومبادئ بلغراد، وإعلان ميريدا، بما في ذلك صلاحيات رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان في البلدان وصياغة تقارير عنها، والنظر في الشكاوى، وتعزيز التثقيف والتنوير في مجال حقوق الإنسان من خلال إقامة التعاون، وبناء قدرات البلدان بعضها بعضا، وتبادل الخبرات فيما بينها.

١٤ - وتتخذ الدول خطوات حاسمة لجعل التشريعات المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ممتثلة للمعايير الدولية. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي للدول أن تكفل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا للدستور أو لقانون تشريعي، وتمكِّن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بجعلها مستقلة وظيفيا عن السلطة التنفيذية، وتفويضها بولاية واسعة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتزويدها بالموارد البشرية والمالية الكافية.

١٥ - وباعتبار أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان عنصرا رئيسيا من عناصر النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، فهي مدعوة إلى الاضطلاع بدور ''جسر'' هام في المجتمع يربط بين البرلمان، والحكومة، ومختلف الوكالات الحكومية الأخرى، والمراكز الأكاديمية والبحثية، والمجتمع المدني، والأنظمة الدولية والإقليمية والوطنية لحماية حقوق الإنسان.

١٦ - وينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان أن تواصل، في إطار ولاياتها، الاضطلاع بدورها في دعم وتعزيز سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وفي إقامة العدل على نحو فعال؛ ومكافحة التمييز، وتعزيز حماية الأقليات والفئات الضعيفة؛ وتيسير الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وتحسين المؤسسات الأمنية، من قبيل جهاز الشرطة وإدارة السجون، ورصد أماكن الاحتجاز أو الحبس. وينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تحمي حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان تمشيا مع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

١٧ - وتشرك الدول المجتمع المدني في جميع عمليات صنع القرار، ولا سيما متى كانت هذه القرارات تؤثر على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك مشاركتها بصورة منهجية في التخطيط للسياسات والخطط والبرامج المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

١٨ - تهيئ الدول بيئة مؤاتية لكي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة بحرية على تغطية العمليات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تغطية موضوعية ونزيهة. وتحقيقا لهذه الغاية، توائم الدول قوانينها الوطنية المتصلة بحرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وفقًا للمعايير الدولية. وتدعى مؤسسات المجتمع المدني إلى إنشاء منصات إقليمية ودون إقليمية، تركز في جملة أمور على فئات محددة من حقوق الإنسان.

١٩ - وفيما يتعلق بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة بشأن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، تسعى الدول جاهدة إلى القضاء على الأمية، والتدريب المباشر بهدف التوصل إلى التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما تسعى الدول إلى تعزيز التفاهم والتسامح والسلام المتبادل داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، تدرج الدول حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، والديمقراطية، والتنمية والعدالة الاجتماعية، والتنمية، والتوصيات المتعلقة بمكافحة هدر الأغذية، في المناهج الدراسية لجميع المؤسسات التعليمية التابعة للتعليم النظامي وغير النظامي. وتعزز الدول التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليشمل جميع الفئات السكانية، بما في ذلك جميع فئات موظفي الخدمة المدنية، ومسؤولو القضاء، وإنفاذ القانون، والحكم الذاتي المحلي، وممثلو المجتمع المدني. وتدرج الدول أيضا التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وأهداف التنمية المستدامة، والحقوق الانتخابية، في البرامج التعليمية التابعة للتعليم النظامي وغير النظامي.

٢٠ - وإذ نضع في اعتبارنا أن فئة الشباب هي المحددة باعتبارها الفئة المستهدفة من المرحلة الرابعة من برنامج الأمم المتحدة العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، للتعاون مع المؤسسات التعليمية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات الشباب، في مجال التعليم والتدريب على المساواة، وحقوق الإنسان، وعدم التمييز، والاستهلاك المستدام لمكافحة هدر الأغذية، والمشاركة في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

٢١ - وبغية تحديد طرق إنشاء الآليات الإقليمية المحتملة بشأن حماية حقوق الإنسان في آسيا، يوصى بإجراء مشاورات وإقامة منتديات منتظمة بمشاركة واسعة من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات المجتمع المدني.

ونؤكد، نحن المشاركين في المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان، على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك الدول المانحة، في النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان على الصعد الوطنية. وفي هذا الصدد، نحث الشركاء الدوليين على تشجيع التعاون وتقاسم أفضل الممارسات فيما بين الدول لدى وضع السياسات والبرامج والمشاريع المتصلة بالتنمية الوطنية.

سمرقند، ٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨